من الترقّب الى المواجهة

تنقّلت الاوضاع داخل الارض الفلسطينية المحتلة بين حالتين متميّزتين خلال الفترة من ١٦/٢/١٩٩١ الى ١٥/٤/١٩٩١؛ اذ انقلبت من حالة الحذر والترقّب في اثناء حرب الخليج، في النصف الثاني من شباط (فبراير)، الى عودة المقاومة الفاعلة بعد ذلك، لتتنامى، وتشتد، خلال آذار (مارس) وأوائل نيسان (ابريل). وانعكس ذلك الانتقال، بوضوح، عبر تصعيد الاجراءات المضادة الاسرائيلية، التي اكتسبت طابعاً شمولياً جديداً، وعبر ارتفاع عدد الشهداء والجرحى وعمليات القاء القنابل الحارقة والهجمات بالسكاكين وغيرها. وفي هذه الاثناء، انفجر التوتّر القائم في جنوب لبنان قتالاً بمناسبات عدّة، اذ شنّ الطيران الحربي الاسرائيلي غارات عدة، فيما حاولت مجموعات فدائية عديدة اختراق الحدود اللبنانية، والاردنية، على حدّ سواء.

تصاعد القمع الاسرائيلي

طغى موضوع منع العمّال الفلسطينيين من دخول اسرائيل على غالبية التدابير والتصرّفات العسكرية التي مارستها قوات الاحتلال الاسرائيلية خلال الفترة قيد الدرس؛ اذ انه أضاف تأثيراً الى صميم العلاقة بين الطرفين، وهدّد الفلسطينيين بعواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. ولوحظ ان الحكومة الاسرائيلية سعت الى زيادة عدد العمّال الوافدين في منتصف شباط (فبراير)، نظراً الى حاجتها اليهم، الاّ انها عادت، في ٣١ آذار (مارس)، الى اصدار قرار رسمي يخفّض عدد العمال المسموح لهم بالعبور بنسبة النصف، ومنعت، كذلك، تحرّك السيارات الفلسطينية الى داخل اسرائيل، ممّا قطع التواصل بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١/٤/١٩٩١). وشمل القرار، أيضاً، منع قدوم غير المتزوجين، أو مَن هم دون سن الثلاثين، على افتراض ان هاتين الشريحتين هما الاكثر احتمالاً لأن تشاركا في اعمال المقاومة المسلّحة (**ميدل ايست انترناشونال**، ٥/٤/١٩٩١).

جاءت هذه الاجراءات، أساساً، كردّ على سلسلة الهجمات بالسكاكين، وغيرها، من أعمال العنف التي نفّذها فلسطينيون داخل المدن والاحياء الاسرائيلية خلال الشهور الماضية. انما شمل الردّ الاسرائيلي عناصر أخرى، منها زيادة «الحرس المدني» الجديد المقام، وتنشيط تسليحه وتدريبه، فيما تفشّت مبيعات المسدسات والاسلحة الفردية بين الاسرائيليين. وقد صرّح وزير الشرطة، روني ميلو، الى دورة من متدرّبي «الحرس المدني»، في ٢٦ آذار (مارس)، بأنه يجب اطلاق النار، فوراً ودون تردّد، على كل فلسطيني يحاول طعن أحد، وذلك بهدف قتله (**الحياة**، لندن، ٢٧/٣/١٩٩١). وميلو هو الذي كان اقترح منع سكان غزة، والشبان، وغير المتزوجين، من العمل في اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٩١). من جهة أخرى، جدّد وزير الاسكان والبناء، اريئيل شارون، مناداته بطرد جميع قادة الانتفاضة، وذلك تمهيداً لسحقها والردّ على الهجمات، وخصّ بالذكر فيصل الحسيني وسري نسيبة (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٩١).

وقد جاءت الاجراءات والتصريحات آنفة الذكر في اطار تجدّد الجدال حول قضية ابعاد الناشطين الفلسطينيين؛ اذ أصدر الجيش الاسرائيلي، في ٢٤ آذار (مارس)، أمراً بابعاد أربعة فلسطينيين ينتمون الى «فتح» من قطاع غزة، ثلاثة منهم من مخيم جباليا (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٥/٣/١٩٩١). وعلى الرغم من تأجيل التنفيذ، بانتظار الاستئناف لدى المحكمة العليا، ومناقشة المسألة لدى مجلس الامن الدولي، فقد نشر الجيش، في الرابع من نيسان (ابريل)، قائمة اضافية، ضمّت اسماء ستة فلسطينيين أكد نيّته ترحيلهم أيضاً،